الأمم المتحدة

FCCC/SBI/2014/2

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

Distr.: General
8 April 2014
Arabic
Original: English

الهيئة الفرعية للتنفيذ
الدورة الأربعون
بون، ٤-١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤
البند ١٢(أ) و(ب) من جدول الأعمال المؤقت
بناء القدرات
بناء القدرات بموجب الاتفاقية
بناء القدرات بموجب بروتوكول كيوتو

تقرير توليفي عن تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية

مذكرة مقدمة من الأمانة*

موجز

أُعد هذا التقرير لدعم اللجنة الفرعية للتنفيذ في رصدها وتقييمها السنويين لتنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية وفقاً للمقررين ٢/م أ-٧ و٢٩/م أإ-١. ويستند التقرير إلى معلومات جرى توليفها من ٥٩ بلاغاً وطنياً، و٣٥ تقريراً لفترة السنتين، وبرنامج عمل وطني واحد للتكيف، والتقرير السنوي للمجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة لعام ٢٠١٣ المقدم إلى مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، والتقرير السنوي لشراكة إطار نيروبي لعام ٢٠١٣، والتقارير السنوية المقدمة من الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية. وتُقدم المعلومات وفقاً لنطاق الاحتياجات والمجالات ذات الأولوية المتعلقة ببناء القدرات في البلدان النامية على النحو المحدد في المقرر ٢/م أ-٧. وقد يساعد هذا التقرير الأطراف في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية وفي تحديد الطرق التي يمكن بها مواصلة تحسين عملية تقديم الدعم للبلدان النامية في مجال بناء القدرات.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة عن الموعد المحدد نظراً إلى تأخر الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية في تقديم الآراء والمعلومات.

(A) GE.14-60628 150514 160514
1460628

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً -	مقدمة	١-٧٢	٣
	ألف- الولاية	١-٣	٣
	باء - نطاق التقرير	٤-٧	٣
	جيم- الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ	٨	٤
	دال - لمحة عامة عن المعلومات المبلغة والمقدمة من الأطراف	٩-١١	٥
	هاء - المعلومات المتعلقة بأنشطة معالجة الاحتياجات والمجالات ذات الأولوية المحددة في إطار بناء القدرات	١٢-٧٢	٦
ثانياً -	ملخص المسائل المثارة في الورقات المقدمة من الأطراف	٧٣-٧٨	١٨
ثالثاً -	أنشطة بناء القدرات بموجب بروتوكول كيوتو	٧٩-٨٣	١٩

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

١- طلب مؤتمر الأطراف، في مقرريه ٢/م أ-٧ و٤/م أ-١٢، إلى الأمانة أن تعد في كل عام تقريراً توليفياً عن الأنشطة المضطلع بها لتنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية (يُشار إليه في هذا التقرير بعبارة إطار بناء القدرات).

٢- وطلب مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو (مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف)، في مقرريه ٢٩/م أإ-١ و٦/م أإ-٢، إلى الأمانة أن تأخذ في الاعتبار، في تقريرها التوليفي السنوي، أنشطة بناء القدرات ذات الصلة بتنفيذ بروتوكول كيوتو في البلدان النامية.

٣- وسوف يُتاح التقرير التوليفي، وفقاً للمقرر ١/م أ-١٨، للهيئة الفرعية للتنفيذ في دوراتها التي تُعقد بالتزامن مع اجتماعات منتدى ديربان بشأن بناء القدرات[(١)].

باء- نطاق التقرير

٤- يوجز التقرير المعلومات المتاحة عن مدى تنفيذ إطار بناء القدرات. وتشير المعلومات إلى الأنشطة المبلغ عنها في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وقد استُمدت من عدة مصادر، منها ٢٢ بلاغاً وطنياً مقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية (الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول)؛ و٣٧ بلاغاً وطنياً و٣٥ تقريراً لفترة السنتين مقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني للاتفاقية؛ وبرنامج عمل وطني واحد للتكيف؛ والتقرير التوليفي الثالث عن الاحتياجات التكنولوجية التي حددتها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية[(٢)]؛ والتقرير السنوي للمجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة لعام ٢٠١٣ المقدم إلى مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف (الجزء الأول)[(٣)]؛ والتقرير السنوي لشراكة إطار نيروبي لعام ٢٠١٣[(٤)][(٥)].

---

(١) المقرر ١/م أ-١٨، الفقرة ٧٨.

(٢) FCCC/SBSTA/2013/INF.7.

(٣) FCCC/KP/CMP/2013/5 (Part I).

(٤) متاح في الموقع <https://cdm.unfccc.int/UserManagement/FileStorage/ZRMSF1C5L3EVUHDJAP0Y8Q7IN62KOT>.

(٥) يرد مزيد من المعلومات عن إطار نيروبي في الموقع <http://cdm.unfccc.int/Nairobi_Framework/index.html>.

٥- وقدم طرفان مساهمات عن بناء القدرات، هما: اليونان والمفوضية الأوروبية، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء به، وناورو، باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة[٦]. وقد أُخذت هذه المساهمات في الاعتبار عند إعداد هذا التقرير. وترد المعلومات المقدمة من منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات في إضافة هذا التقرير[٧].

٦- ويقدم هذا التقرير المعلومات وفقاً لنطاق الاحتياجات والمجالات ذات الأولوية فيما يتعلق ببناء القدرات في البلدان النامية، على النحو المبين في إطار بناء القدرات[٨]. كما يسلط الضوء على العقبات والقيود التي تواجه تنفيذ إطار بناء القدرات، والدعم المقدم من البلدان الأطراف المتقدمة إلى البلدان الأطراف النامية. ويبرز التقرير أيضاً أمثلة للممارسات الجيدة الواردة في البلاغات الوطنية المقدمة من البلدان الأطراف النامية. ونظراً إلى أهمية الجوانب الجنسانية في أنشطة بناء القدرات[٩]، فقد خُصص فرع في التقرير للمسائل الجنسانية بوصفها قضية مشتركة بين الاحتياجات والمجالات ذات الأولوية لبناء القدرات.

٧- ونظراً إلى أن من المحتمل أن تكون أعمال أخرى قد اضطُلع بها بعد تقديم الوثائق المرجعية، فقد لا تعبر المعلومات الواردة في هذا التقرير التوليفي عن الصورة كاملة، وقد توجد فجوات أيضاً في المجالات التي لا تتوافر معلومات عن الأنشطة المضطلع بها فيها.

جيم- الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ

٨- قد ترغب الهيئة الفرعية للتنفيذ في الاستفادة من المعلومات الواردة في هذا التقرير، بهدف:

(أ) القيام برصد سنوي لعملية تنفيذ إطار بناء القدرات؛

(ب) تيسير المناقشات في الاجتماع الثالث لمنتدى ديربان بشأن بناء القدرات، الذي سيتزامن مع الدورة الأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ[١٠]؛

(ج) تحديد الخطوات الأخرى اللازمة لدعم الإجراءات المتخذة بشأن بناء القدرات.

---

(٦) FCCC/SBI/2014/MISC.2.

(٧) FCCC/SBI/2014/2/Add.1.

(٨) المقرر ٢/م أ-٧، المرفق، الفقرة ١٥.

(٩) المقرر ٢/م أ-١٧، الجزء سادساً، الفقرة الرابعة من الديباجة.

(١٠) المقرر ١/م أ-١٨، الفقرة ٧٨.

دال- لمحة عامة عن المعلومات المبلغة والمقدمة من الأطراف

٩- تشمل المعلومات المتعلقة ببناء القدرات، المبلغة والمقدمة من الأطراف خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، جميع الاحتياجات والمجالات ذات الأولوية المحددة في إطار بناء القدرات. وتسلط البلاغات الوطنية المشار إليها في الفقرة ٤ أعلاه الضوء على جهود الأطراف من أجل تحسين الإبلاغ عن بناء القدرات. وتتضمن خمسة من هذه البلاغات فصولاً مستقلة عن هذا المجال المواضيعي، ويتضمن ١٣ بلاغاً منها فروعاً خاصة عن هذا المجال المواضيعي. ويُلاحظ إحراز تقدم جيد في دعم وتخطيط وتنفيذ أنشطة بناء القدرات في البلدان النامية. وفيما يتعلق بتنفيذ إطار بناء القدرات، تؤدي الأطراف دوراً محورياً من خلال المشاركة في المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية التي يجري تنسيقها ودعمها في إطار التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف والتعاون بين بلدان الجنوب. كما يتناول التقرير على نطاق واسع عملية دعم بناء القدرات المقدم على المستوى الوطني من خلال التعاون الثنائي الأطراف. ويسلَّم بأهمية دور المنظمات غير الحكومية في بناء القدرات اللازمة لتنفيذ أنشطة التكيف والتخفيف في المجتمعات المحلية والقواعد الشعبية.

١٠- ورغم التقدم المحرز، توجد عقبات رئيسية أمام تنفيذ إطار بناء القدرات. فمعظم البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول تتضمن معلومات عن قيود تتعلق ببناء القدرات على المستوى المؤسسي والنظامي والفردي. ويمثل عدم كفاية الترتيبات المؤسسية أو قِدَمها، ونقص الخبرة التقنية، عقبات رئيسية أمام الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ التي تتطلب اهتماماً عاجلاً من مجتمع المانحين الدولي. ويسلط أيضاً العديد من الأطراف الضوء على محدودية اهتمام راسمي السياسات ومعرفتهم بالمسائل ذات الصلة بتغير المناخ، مما ينعكس سلباً على اعتماد الأطر التنظيمية. ويبيّن عدد من الأطراف الدعم المحدد لبناء القدرات اللازم لتنفيذ أفكار المشاريع المبيَّنة في التقارير المقدمة.

١١- ويهدف الدعم المقدم من البلدان الأطراف المتقدمة إلى تحسين القدرات المؤسسية والنظامية والفردية على المستويات العالمي، ودون الإقليمي، والوطني، والمحلي. وتُراعى الأولويات والاحتياجات الوطنية في تخطيط الدعم المقدم لأنشطة التخفيف والتكيف. وعلاوة على ذلك، يشمل دعم بناء القدرات عدة مجالات مختلفة تتعلق بتغير المناخ، منها تقليص الفقر، والأمن الغذائي، والأرصاد الجوية، والصحة. وتؤكد البلدان الأطراف المتقدمة أهمية وجود قنوات للإبلاغ، مثل البلاغات الوطنية، والتقارير المحدَّثة لفترة السنتين، والرسائل، لجمع المعلومات وتبادلها والتشارك فيها، ولتوجيه جهود بناء القدرات.

هاء- المعلومات المتعلقة بأنشطة معالجة الاحتياجات والمجالات ذات الأولوية المحددة في إطار بناء القدرات

١- بناء القدرات المؤسسية، بما في ذلك تعزيز الأمانات أو مراكز الاتصال الوطنية المعنية بتغير المناخ أو إنشاؤها حسب الاقتضاء

١٢- أفاد عدد قليل من البلدان النامية بوضع ترتيبات مؤسسية تمكّن من إعداد وتنسيق وتنفيذ أنشطة تتعلق بالتخفيف والتكيّف. ويسلَّط بعض الأطراف الضوء على تجارب ناجحة في تعزيز الترتيبات المؤسسية عن طريق تحسين التنسيق مع الوزارات الرئيسية المشاركة في تنفيذ خطط قطاعية تتعلق بتغير المناخ.

١٣- وأبلغت معظم البلدان النامية عن الحاجة إلى إنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الدائمة المنوط بها إعداد استجابات سياساتية طويلة الأجل للمسائل ذات الصلة بتغير المناخ. وتؤكد بعض البلدان الحاجة إلى تعميم المسائل ذات الصلة بالبيئة وتغير المناخ في المبادرات الأخرى المتعلقة بالتنمية المستدامة، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالغابات والمناطق الريفية. ويُعد تعزيز التعاون بين الترتيبات المؤسسية القائمة والقطاع الخاص عنصراً أساسياً لضمان التنفيذ الناجح لأنشطة تغير المناخ.

١٤- وتؤكد البلدان الأطراف المتقدمة أهمية اتخاذ نهج قطري التوجّه ينطلق من القاعدة إلى القمة لتنظيم دعم بناء القدرات. وتشدّد بعض الأطراف على الحاجة إلى تهيئة بيئة للتفاعل والتعاون مع المؤسسات الوطنية والمحلية. ومن شأن تهيئة هذه البيئة أن تعزز تنسيق الأهداف والاستراتيجيات السياسية المتعلقة بتغير المناخ، وأن ييسّر تقديم الدعم المتعلق ببناء القدرات على نحو محدد الهدف.

١٥- ووافقت حكومة ترينيداد وتوباغو، عقب اعتمادها سياستها الوطنية لتغير المناخ، واعترافاً منها بالحاجة إلى إقامة تآزر فيما بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة المشاركة في سياسات واستراتيجيات تغير المناخ، على تعيين جهات تنسيق معنية بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف مع تركيز خاص على تغير المناخ في جميع الوزارات الحكومية والوكالات، والهيئات النظامية، والدوائر الأكاديمية، والقطاع الخاص، بما في ذلك قطاع المصارف والتأمين، والصناعة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية. وجرى ترشيح أكثر من ١٢٠ جهة تنسيق، وأُنشئت شبكة لجهات التنسيق. ومن شأن هذه الشبكة أن تمكّن من تبادل المعارف والمعلومات، والمشاركة الكاملة للجهات صاحبة المصلحة في اتخاذ القرارات على صعيدي السياسة العامة والتنفيذ.

٢- تعزيز و/أو تهيئة بيئة تمكينية

١٦- يفيد عدد قليل من البلدان النامية بأن التقوية التدريجية للمؤسسات الحكومية تُسهم في تهيئة و/أو تعزيز بيئة تمكينية للتخطيط لمواجهة تغيّر المناخ. وأدى وضع سياسات وأطر

تنظيمية لحماية البيئة، تتوافق مع مبادئ التنمية المستدامة، إلى تحسين قدرة الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات البيئية المتعدد الأطراف، وعلى التصدي لمجالات أخرى ذات صلة بتغير المناخ. فمثلاً، أفاد طرف بموافقته على تخصيص نفقات عامة لتغير المناخ، وبفراغه من إجراء استعراض مؤسسي لتعزيز الإدارة الرشيدة وتقديم التمويل المتعلق بالمناخ وفقاً لمتطلبات الرصد والإبلاغ والتحقق.

١٧- غير أنه بالنسبة إلى معظم البلدان النامية، فإن تعزيز بيئة تمكينية مناسبة لتحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بتغير المناخ لا يزال صعباً. وتفيد بلدان نامية عديدة بعدم وجود أُطر سياساتية كافية، وهو الأمر الضروري لدعم الإجراءات الفعالة المتعلقة بالتخفيف والتكيف. ومن الأمثلة على القيود المتعلقة بالقدرة، الافتقار إلى سياسات وخطط وطنية تتعلق بتغير المناخ، واستراتيجيات لجرد غازات الدفيئة، وخطط وطنية للتكيف أو خطط عمل تكنولوجية، وخطط عمل للتخفيف ملائمة وطنياً، ونظم لرصد الأحوال الجوية، وأدوات ونماذج تحليلية.

١٨- وتقدم البلدان الأطراف المتقدمة معلومات عن جهودها الرامية إلى توفير بيئة تمكينية عن طريق تيسير الوصول إلى الخيارات القائمة المتعلقة بتمويل رأس المال الثنائي الأطراف والمتعدد الأطراف والخاص لمشاريع متنوعة في مجالات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. ومع تسليم البلدان الأطراف المتقدمة بالدور الأساسي للتمويل العام لأنشطة المناخ، ترى هذه البلدان أن مشاركة القطاع الخاص وحشد التمويل الخاص يمثلان قوة دافعة لبناء القدرة المستديمة على مواجهة الآثار الحتمية الوخيمة لتغير المناخ، ولدعم الاستراتيجيات الإنمائية الخفيضة الانبعاثات، والتمكين من التحوّل إلى اقتصاد الطاقة النظيفة المستدامة.

١٩- وتهدف عملية تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ ومواجهته، في إطار برنامج كينيا بلاس (Kenya Plus)، إلى النهوض بالابتكار والاستثمارات من جانب القطاع الخاص في المنتجات والخدمات والأصول الخفيضة الكربون الرامية إلى تحقيق التكيف والمرونة، وذلك بإجراء إصلاحات إدارية في مجال تغير المناخ.

٣- البلاغات الوطنية

٢٠- تشير الأطراف إلى أن الفوائد الناجمة عن عملية تقديم البلاغات الوطنية ذات أوجه متعددة. وتتراوح هذه الفوائد من إرساء الأساس لمجموعة من الإجراءات الملموسة التي تيسّر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلى توفير مزيد من المعلومات للمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني بشأن مسائل تغير المناخ وتعميق فهمها لهذه المسائل. وتقدم عدة بلدان أطراف نامية معلومات عن الأنشطة المضطلع بها من أجل زيادة قدرة أفرقة الخبراء على إعداد البلاغات الوطنية، ويشمل ذلك تنظيم أنشطة للتدريب على إعداد قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة وإجراء عمليات تقييم لأنشطة التخفيف وللقابلية للتأثر.

٢١- ومن ناحية أخرى، تُبرز عملية إعداد البلاغات الوطنية عدداً كبيراً من الفجوات المتعلقة بالقدرة على الصعيد المؤسسي والنظامي والفردي. وتمثل الخبرة التقنية المحدودة في مجالات مختلفة، وعدم كفاية المعدات التقنية أو قِدَمها، والافتقار إلى التدريب القطاعي وإلى الموارد المالية الكافية، بعضاً من بواعث القلق الرئيسية المُبلّغة، لا سيما من جانب أقل البلدان نمواً. وتُبرز بعض الأطراف أيضاً غياب عملية محددة لإفادة واضعي السياسات عما يُجمع من حقائق رئيسية وما يُستخلص من نتائج في البلاغات الوطنية.

٢٢- وتؤكد البلدان الأطراف المتقدمة أهمية البلاغات الوطنية بوصفها مصدراً رئيسياً للمعلومات المتعلقة بالإجراءات المتخذة وبالعقبات الناشئة. ولذلك، تُعد البلاغات الوطنية وسيلة بالغة النفع لهذه البلدان لتخطيط وتوجيه دعمها على أساس قطري، مع مراعاة الأولويات الوطنية.

٢٣- واعتمدت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية اعتماداً كبيراً، في إعداد بلاغها الوطني الأول، على الخبراء الخارجيين. وقد حقق البلد، بفضل تنفيذ وتعزيز التنسيق الإقليمي ودون الإقليمي، وتبادل المعلومات والخبرة، نجاحاً تدريجياً في تحسين قدراته على تناول مسائل من قبيل وضع نماذج تغير المناخ وإعداد قوائم جرد غازات الدفيئة. وقد أسهم ذلك في تحسين القدرة الوطنية للبلد على إعداد البلاغ الوطني الثاني.

٤- البرامج الوطنية المتعلقة بتغير المناخ

٢٤- أفاد العديد من البلدان الأطراف النامية باعتمادها برامج وطنية لتغير المناخ. وفي أحيان كثيرة، تتجاوز هذه البرامج، استناداً إلى الأولويات الوطنية، نطاق تغير المناخ لتشمل مسائل أخرى تتعلق بالتنمية المستدامة، منها تقليص الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.

٢٥- وأبلغ عدد قليل من البلدان عن مواجهتها صعوبة في تعميم تغير المناخ في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. ويُلاحَظ أن ذلك يُعزى في المقام الأول إلى الاهتمام المحدود من جانب راسمي السياسات بعملية تغير المناخ وفهمهم المحدود لها. ويؤدي نقص الموارد المالية إلى استحالة بناء القدرات البشرية والمؤسسات الضرورية لتنفيذ البرامج الوطنية المتعلقة بتغير المناخ بفعالية وكفاءة.

٢٦- ويمثل تحالف الاتحاد الأوروبي العالمي لمواجهة تغير المناخ مثالاً للدعم المقدم في هذا المجال ذي الأولوية. ويهدف هذا التحالف إلى تعزيز الحوار والتعاون بشأن تغير المناخ بين الاتحاد الأوروبي والبلدان النامية، وهو يشكل منتدى للحوار وتبادل الخبرة بشأن تغير المناخ. ويُعد هذا التحالف أيضاً جهة مقدّمة للدعم التقني والمالي من أجل الإسهام في تنفيذ إجراءات التكيف والتخفيف. ويتجاوز تدخّل التحالف نطاق الحدود الوطنية إلى المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

٢٧- ويشكّل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسلفادور المتعلقة بتغير المناخ تحدياً مؤسسياً رئيسياً، إذ ينبغي إعادة تعديلها في إطار الترتيبات المؤسسية القائمة، وتحديد أولويات جديدة،

ووضع معايير مؤسسية جديدة للأداء. وتشمل المتطلبات المؤسسية التنسيق فيما بين المؤسسات، وتعزيز المؤسسات، ونماذج للحوكمة والإدارة، والرصد، والإبلاغ والتحقق، والتشريعات، والقواعد، واللوائح.

٥- قوائم جرد غازات الدفيئة، وإدارة قواعد بيانات الانبعاثات، وأنظمة جمع وإدارة واستخدام البيانات المتعلقة بالأنشطة وعوامل الانبعاث

٢٨- تقدم بعض الدول الأطراف النامية معلومات عن مجموعة متنوعة من مبادرات بناء القدرات المتخذة على المستوى الفردي بهدف تحسين الكفاءات الضرورية، وعلى المستوى المؤسسي بهدف إعداد الهياكل والهيئات المسؤولة. وتشمل هذه الأنشطة دورات لتدريب الخبراء، وتبادلاً متعدد القطاعات للمعلومات فيما بين المؤسسات المشارِكة، وإجراءات مُحسَّنة لتأكيد الجودة/ضمان الجودة تمكّن من تحسين جودة قوائم الجرد.

٢٩- وحدَّد بلد واحد مسألة مهمة، هي غياب مؤسسة وطنية مسؤولة عن قوائم جرد غازات الدفيئة، مما يؤثر تأثيراً كبيراً على نوعية الإبلاغ. وتؤكد بلدان أطراف نامية عديدة الحاجة إلى وضع نظام معياري لجمع المعلومات ومعالجتها. ففي بعض الحالات، يؤدي نقص البيانات المصنَّفة المتعلقة بالأنشطة، والافتقار إلى معاملات للانبعاثات، إلى عدم استكمال تقديرات انبعاثات غازات الدفيئة في بعض القطاعات. كما يؤدي غياب التنسيق فيما بين المؤسسات المشارِكة، والمشكلات التنظيمية، إلى إعاقة جمع وتوليف البيانات والمعلومات المتعلقة بغازات الدفيئة في الوقت المناسب. وأحياناً يكون عدد الخبراء المدربين على إجراء الجرد غير كافٍ، مما يؤدي إلى تعيين خبراء دوليين.

٣٠- وطرحت بلدان أطراف متقدمة مبادرات لبناء قدرات البلدان الأطراف النامية على إعداد قوائم جرد غازات الدفيئة على نحو دوري ودقيق ومتسق زمنياً. وتُقدم المساعدة أيضاً لإعداد قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة، ولوضع نظام للرصد والإبلاغ والتحقّق، وهو النظام الذي تقوم عليه إجراءات التخفيف.

٣١- وفي جمهورية مولدوفا، يشمل نظام الجرد الوطني جميع الترتيبات المؤسسية والقانونية ذات الصلة بعملية إعداد قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة، بما في ذلك الإبلاغ بموجب الاتفاقية. وتشمل الأنشطة الأولية المنفَّذة في إطار عملية إعداد قوائم الجرد تحديد المسؤوليات المسندة للفريق المسؤول عن عملية إعداد قوائم الجرد. ويواصل الفريق الوطني المعني بقوائم الجرد العمل على تحسين دقة قوائم الجرد وتمامها وشفافيتها.

٦- تقييم التكيف والقابلية للتأثر

٣٢- عادةً ما تكون البلدان الأطراف النامية التي تحرز تقدماً في هذا المجال ذي الأولوية هي عموماً البلدان التي تنفذ عملية لبرامج العمل الوطنية للتكيف. وتؤدي عمليات تقييم التكيف والقابلية للتأثر، التي تُجرى في إطار برنامج عمل وطني للتكيف، إلى تمكين الأطراف أولاً من

تحديد القدرات والموارد اللازمة لتنفيذ استراتيجيات التكيف الوطنية، ثم تنظيم أنشطة تدريب مُخصصة للجهات المختلفة صاحبة المصلحة المشارِكة، بدايةً من راسمي السياسات إلى ممثلي المجتمعات المحلية.

٣٣- ورغم ذلك، حُددت عدة قيود تتعلق بالقدرات. ويتمثل أهم عائق في نقص المهنيين ذوي المهارة والمعرفة التقنية في مجال تصميم عملية التقييم. ولن يمكن إزالة هذا العائق إلا إذا توافرت موارد مالية كافية لتغطية تكاليف التدريب الباهظة اللازمة لاكتساب المعارف المطلوبة. ويُعد ضعف الهياكل المؤسسية والتقنية، ومحدودية قدرة المؤسسات البحثية، وعدم كفاية التعاون بين الجهات صاحبة المصلحة، ضمن العوامل الرئيسية التي تعوق تنظيم عمليات شاملة لتقييم القابلية للتأثر. وثمة عقبة أخرى، هي نقص البيانات اللازمة لإجراء عمليات التقييم، أو محدودية سبل الوصول إلى هذه البيانات. وبشكل خاص، يرحب أحد الأطراف باهتمام المؤسسات الأكاديمية والبحثية الدولية بمسألة القابلية للتأثر بتغير المناخ، مما أدى إلى انتشار المعلومات عن هذا الموضوع. ومع ذلك، فإن الفهم المحدود من جانب المؤسسات المحلية لعمليات التقييم هذه، ومن ثمّ ضعف قدرتها على المساهمة في هذه العمليات، لا يمكّنها من الاستفادة من حصيلة المعلومات والنتائج.

٣٤- وقام السودان بإجراء واستكمال عدة عمليات رئيسية لتقييم تغير المناخ من أجل تحسين فهم المجموعة المتاحة من فرص التكيف. وقد ركّزت عمليات التقييم هذه على مواضيع منها أهمية سياسة التكيف. واستهدفت البحوث، في هذه الحالة، تحديد دور تدابير المشاريع في بناء آليات تصدي المجتمعات وقدرتها على التكيف، والعوامل التمكينية السياساتية والمؤسسية، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ. ومن واقع النتائج، ستُصاغ توصيات بشأن كيفية إدماج جميع هذه العناصر في سياسة التكيف الوطنية والتخطيط للتكيف. وشمل التقييم أيضاً موضوعاً آخر، هو دور رأس المال الاجتماعي الذي يُعد عاملاً محدِّداً رئيسياً لمواجهة الصدمات المناخية والإجهاد المناخي. وتم تحديد كلٍ من الشبكات الاجتماعية الأُسرية وغير الرسمية، والمجموعات المجتمعية، ومجموعات المساعدة الذاتية، وهيئات اتخاذ القرار المحلية الفعالة، والمؤسسات، باعتبارها مصادر مهمة لبناء وحفظ القدرة على التغلّب على آثار تغير المناخ.

٧- بناء القدرات لتنفيذ تدابير التكيف

٣٥- أبلغت معظم البلدان الأطراف النامية عن التدابير المتخذة على الصعيدين المؤسسي والنظامي لتحسين قدرتها على التكيف. ويسلط العديد منها الضوء على ثمار المشاركة في المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية المموّلة في إطار التعاون الثنائي الأطراف والمتعدد الأطراف. وتؤكد بعض الأطراف أن تخطيط وصياغة استراتيجيات التكيف يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالأولويات الإنمائية الأخرى، مثل تقليص الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، مما يربط تنفيذ تدابير التكيف بالعوامل التقنية والسياسية والاجتماعية - الاقتصادية. ومن شأن التآزر مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى أن ييسّر اتخاذ نهج أكثر تنظيماً إزاء سياسات التنمية المستدامة التي تشمل إجراءات التكيف.

٣٦- وشدّدت البلدان الأطراف الأقل نمواً، بشكل خاص، على العقبات المحددة في هذا المجال ذي الأولوية، حيث أبلغت عن المسائل التالية: غياب خطط عمل وطنية للتكيف واستراتيجيات شاملة للتكيف؛ وعدم كفاية القدرة على استخدام النماذج الأكثر تقدماً المتعلقة بتقييم التكيف؛ وعدم كفاية البيانات الأساسية؛ وضعف القدرة على إدارة الكوارث.

٣٧- وأفادت عدة بلدان أطراف متقدمة بزيادة جهودها الرامية إلى تقديم الدعم لعملية التكيف، بما في ذلك الدعم المالي، لا سيما في البلدان الأشد تأثراً. وأفادت أيضاً عن زيادة عدد مبادرات بناء القدرات المنفذة على الصعيد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي من أجل دعم التكيف.

٣٨- وأفادت تشاد، في بلاغها الوطني، بأن أحد النهج المتبعة لتنفيذ تدابير التكيف يستند إلى الممارسات التقليدية، وهي التدابير التي حُددت في إطار عملية إعداد برنامج العمل الوطني للتكيف. وتعد هذه التقنيات، المدرجة جميعها في التقرير، استجابة فعالة لمخاطر تغير المناخ.

٨- إجراء التقييم من أجل تنفيذ خيارات التخفيف

٣٩- تؤكد الغالبية العظمى من البلدان الأطراف المتقدمة مشاركتها في تعزيز تنفيذ مشاريع وسياسات التخفيف من آثار تغير المناخ. وقد تحقق ذلك من خلال وضع برامج أو استراتيجيات وطنية، يدعمها سنّ وإنفاذ القوانين واللوائح. ونُظمت دورات تدريبية وحلقات عمل بهدف بناء و/أو تحسين قدرات الأفراد من أجل ضمان توسيع نطاق إسهام الجهات صاحبة المصلحة ومشاركتها في تصميم وتنفيذ خطط ومشاريع التخفيف، بما في ذلك من أجل خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، ومشاريع آلية التنمية النظيفة، وإجراءات التخفيف الملائمة وطنياً.

٤٠- وتؤكد بعض البلدان الأطراف النامية الافتقار إلى الأطر المؤسسية المناسبة اللازمة لتقييم خيارات التخفيف، وتصميم إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، ووضع استراتيجيات من أجل تحسين كفاءة الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة، وتعزيز أنشطة مشاريع آلية التنمية النظيفة. وتسلط بعض الأطراف الضوء على الحاجة الملحّة إلى تنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية في مجال نماذج تقييم التخفيف. وينبغي أيضاً تقديم مزيد من التدريب من أجل زيادة فهم الإجراءات المعقدة المتعلقة بآلية التنمية النظيفة.

٤١- وتفيد عدة بلدان عن مشاركتها في مبادرات متعددة الأطراف من أجل بناء القدرات المؤسسية والتقنية على التخطيط لإجراءات التخفيف وتنفيذها. وتتمثل أهم المبادرات في برنامج بناء القدرات في مجال خفض الانبعاثات، وهو يهدف إلى دعم البلدان الأطراف النامية في وضع الاستراتيجيات الإنمائية الخفيضة الانبعاثات وإجراءات التخفيف الملائمة وطنياً. ويساعد البرنامج البلدان أيضاً في إنشاء قوائم جرد وطنية لغازات الدفيئة وفي وضع نظم الرصد والإبلاغ والتحقق اللازمة لدعم إجراءات التخفيف ولاتخاذ نُهُج متكاملة

للتنمية الخفيضة الانبعاثات. ويشمل ذلك بناء القدرات الوطنية على التصدي لآثار إزالة الغابات وتدهورها، ولتنسيق الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٤٢- وتشارك بوتسوانا في وضع سياسة متكاملة للطاقة تهدف إلى توفير المزيج الأقل تكلفة من الطاقة، الذي يعكس التكاليف والعوامل الخارجية طوال دورة حياة المشروع، مثل الضرر البيئي. وتعترف الوثيقة المعنونة *رؤية طويلة المدى لبوتسوانا*(١١) بالدور المحتمل للطاقة الشمسية في توفير الاحتياجات من الطاقة للمجتمعات الريفية التي لا تصل إليها خدمات شبكة الطاقة الكهربائية الوطنية، وتوصي الوثيقة بأن تتحول بوتسوانا إلى مركز امتياز في تكنولوجيا الطاقة الشمسية.

٩- البحوث والمراقبة المنهجية، بما في ذلك خدمات الأرصاد الجوية والموارد المائية والمناخ

٤٣- أنشأت عدة أطراف، أو تعكف على إنشاء مؤسسات مسؤولة عن رصد الأحوال الجوية والمناخية، مع مراعاة المبادئ التوجيهية للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. ومن شأن مشاركة الأطراف في الشبكات العالمية والإقليمية أن يمكنها من تبادل المعلومات المتعلقة بالأوضاع والظروف المحلية، وأيضاً من تحسين معارفها بعلم المناخ. وقد سجلت بعض الأطراف، بفضل برامج الاستثمار التعاوني المتعددة الأطراف، أوجه تحسن مهمة في شبكات محطات الأرصاد الجوية التابعة لها. ومن ثم في جودة جمع المعطيات.

٤٤- ويُعد الاستثمار في رأس المال البشري أهم الاحتياجات العاجلة التي حددتها البلدان الأطراف النامية في هذا المجال ذي الأولوية. فينبغي توفير عدد أكبر من الخبراء، وتعزيز المهارات الفردية للموظفين الحاليين في مجال رصد الأحوال الجوية وعلم المناخ. وأكدت بضعة أطراف الحاجة الماسة إلى وضع ترتيبات مؤسسية في مجال البحث المنهجي وعلم المحيطات، أو تحسين الترتيبات القائمة كماً ونوعاً. وثمة بواعث قلق محددة تتعلق بالرصد المنهجي وتحليل البيانات ووضع النماذج، منها الحاجة إلى تطوير تكنولوجيات المعلومات القائمة في المؤسسات الرئيسية. وثمة حاجة أيضاً إلى تطوير المعدات التقليدية أو الاستعاضة عنها بالمعدات الرقمية المكافئة، من أجل التقليل إلى أدنى حد ممكن من تأثير عدم كفاية السجلات على جودة البيانات بشكل عام. وثمة قضية أخرى مهمة، هي وقف العمل بشبكات الرصد المجزأة القائمة من أجل رصد القيم الجوية والأرضية والقيم المتعلقة بالمحيطات على نحو أفضل.

٤٥- وتؤكد البلدان الأطراف المتقدمة جهودها الرامية إلى تحسين دعم البحث والرصد المنهجي عن طريق تنسيق الأنشطة التي تشارك فيها أطراف فاعلة متعددة، وتُتاح فيها مجموعة متنوعة من الأجهزة والأدوات. وتشير الأطراف أيضاً إلى إسهامها في المؤسسات الدولية الرئيسية والمبادرات البحثية والبرامج، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والنظام العالمي لمراقبة المناخ.

(١١) متاح في الموقع <http://www.vision2016.co.bw/vision-publications.php?flag=pub>.

٤٦- وقبل عام ١٩٧٩، كانت أفغانستان تدير أحدث نظام لمراقبة الأحوال الجوية في المنطقة، غير أنه تعطَّل بعد ذلك أو دُمر من جراء سنوات النزاع والحرب. وبعد عام ٢٠٠١، أعيد تأهيل بعض المحطات الجوية غير العاملة وجرى تركيب وحدات جديدة. ويجري حالياً تركيب نظام آلي لمراقبة الأحوال الجوية للطيران، وذلك بدعم من منظمة الطيران المدني الدولي. واتفقت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وحكومة الهند، وإدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على دعم سلطة الأرصاد الجوية الأفغانية لرصد المعايير الجوية على نحوٍ أكثر منهجية، وتعزيز قدراتها في مجال التحليل والتنبؤ، وقدراتها المؤسسية لدعم أنشطة البحث وتنفيذها.

١٠- تطوير التكنولوجيا ونقلها

٤٧- نظرت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، في دورتها التاسعة والثلاثين، في تقرير تجميعي للمعلومات الواردة في تقارير تقييم الاحتياجات التكنولوجية في ٣١ بلداً طرفاً نامياً[١٢]. وتتمثل إحدى النتائج الرئيسية لهذا التقرير في وضع خطط عمل تكنولوجية وطنية استناداً إلى تقييمات الاحتياجات التكنولوجية التي أجرتها الأطراف. وتعد خطط العمل التكنولوجية عاملاً مهماً في تقديم توصيات تمكِّن أُطر العمل التي حددتها الأطراف من تيسير نشر التكنولوجيات ذات الأولوية. وقد يسَّرت أفكار المشاريع التي أعدتها الأطراف في إطار خطة العمل التكنولوجية عملية تحديد مشاريع نقل التكنولوجيا الرامية إلى التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ. كما أن بناء القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي، فيما يتعلق بنقل التكنولوجيات المتقدمة وتشغيلها بفعالية وصيانتها، هو أيضاً جزء من الاحتياجات المالية لبناء القدرات المُبلغة من الأطراف في تقييمات الاحتياجات التكنولوجية التي أجرتها.

٤٨- ووجهت الأطراف الانتباه إلى عقبات محددة تعوق نقل التكنولوجيا وإلى عوامل تمكِّن من نقلها. ويمثل التدريب أحد التدابير المقترحة للتغلب على العقبات المؤسسية والنظامية والعلمية والتكنولوجية المحلية. ويحتاج واضعو السياسات، وممثلو المؤسسات المالية، ومستخدمو ومشغلو التكنولوجيا، بما في ذلك على مستوى المجتمع، إلى تدريب محدد لاكتساب المعرفة التقنية أو تحسينها واكتساب المهارات اللازمة لتشجيع وتنفيذ مشاريع التخفيف والتكيف. وأشير أيضاً إلى إنشاء برامج للإعلام والتوعية لتعزيز استخدام تكنولوجيات محددة، باعتبار ذلك عاملاً مواتياً لنقل التكنولوجيا.

٤٩- وتشير معظم البلدان الأطراف المتقدمة إلى أن عنصر بناء القدرات من أجل تطوير التكنولوجيا ونقلها يدخل في جميع مشاريع التعاون الدولي لهذه البلدان. ويُقدم الدعم في هذا المجال من خلال القنوات الثنائية الأطراف والمتعددة الأطراف.

(١٢) FCCC/SBSTA/2013/INF.7.

٥٠- ويعد المرشدون المجتمعيون نموذجاً رائداً للإرشاد الزراعي الريفي في غانا. ويستند هذا النموذج إلى فكرة تقديم تدريب تقني متخصص ومكثف لأفراد محددين يعيشون في المجتمعات الريفية بهدف تعزيز مجموعة متنوعة من التكنولوجيات وتقديم خدمات تكنولوجية بدعم وإشراف من منظمة إرشادية. ويعتمد نموذج المرشدين المجتمعيين على الطلب؛ ويمكن لمجموعات المزارعين أو للمجتمعات أن تطلب معلومات محددة وخدمات ذات صلة من مقدم الخدمة.

١١- تحسين عملية اتخاذ القرار، بوسائل منها تقديم المساعدة من أجل المشاركة في المفاوضات الدولية

٥١- طُرحت عدة مبادرات بهدف تحسين عملية اتخاذ القرار والمشاركة في المفاوضات الدولية. وركز عدد من البرامج على دعم مشاركة البلدان الأطراف النامية في الاجتماعات وفي الهيئات الرئاسية والفرعية. وتشمل هذه البرامج دورات تدريبية وحلقات عمل تركز على تهيئة معرفة كافية بعملية التفاوض بشأن تغير المناخ و/أو تعزيز المعرفة المتاحة في هذا الصدد. وقُدم الدعم التقني واللوجستي، في بعض الحالات، بهدف منح أفقر البلدان صوتاً أعلى في مجال المناقشات الدولية المتعلقة بتغير المناخ.

٥٢- وتؤكد العديد من البلدان الأطراف النامية الحاجة إلى تحسين القدرة التحليلية للخبراء وواضعي السياسات ومتخذي القرار من أجل تعميق فهمهم للروابط بين المسائل التقنية والسياسية المتعلقة بتغير المناخ، ولعمليات الاتفاقية الإطارية بشكل عام. وتشير عدة أطراف إلى الحاجة العاجلة إلى تعزيز المشاركة في عملية اتخاذ القرار من جانب الجهات صاحبة المصلحة العاملة على مستوى المجتمع. ويعني ذلك الحاجة إلى مزيد من التدريب وبرامج التثقيف التي تركز على تغير المناخ.

٥٣- وتتنوع أشكال مساهمة البلدان الأطراف المتقدمة في تحسين معارف متخذي القرار بالمسائل ذات الصلة بتغير المناخ، وفي دعم مشاركتهم في عملية التفاوض فيما يتعلق بتغير المناخ. فالخطوة الأولى، بالنسبة إلى العديد من الأطراف، هي إنشاء بيئة لتبادل المعلومات، وتنسيق الجهود، والتعاون. وتُقدم المساعدة في إعداد البلاغات الوطنية، وفي إقامة اتصال منتظم بجهات التنسيق الوطنية، وفي صياغة الأهداف والاستراتيجيات السياسية والقطرية المتعلقة بالمناخ.

٥٤- وتهدف حكومة سيشيل إلى بناء مجتمع أكثر وعياً بتغير المناخ وأكثر قدرة على التكيف معه، وذلك بدعم برنامج حكومي للتثقيف والتوعية. ويتمثل أحد محاور البرنامج على تحسين عملية اتخاذ القرار وتشجيع التغييرات السياساتية عند الحاجة. وترسي الحكومة، بإنشائها مؤسسات جديدة ووضع استراتيجية وطنية جديدة لتغير المناخ، نظاماً إدارياً فعالاً ومرناً وشفافاً. وييسر هذا النظام تنفيذ الأهداف والنتائج الاستراتيجية، بتخصيص الموارد المالية حسب المواصفات التقنية ومعايير الجودة المدرجة في خطة سيشيل الثالثة لإدارة البيئة.

١٢- آلية التنمية النظيفة

٥٥- عينت العديد من البلدان النامية سلطات وطنية معنية بتشجيع المشاريع المؤهلة بموجب آلية التنمية النظيفة وأنشأت أُطراً تنظيمية. وبينما وضعت بعض البلدان النامية استراتيجيات لتحديد المجالات المناسبة للاستثمار في آلية التنمية النظيفة، لا يزال عدد المشاريع التي أُطلقت قليلاً نسبياً.

٥٦- ورغم الإبلاغ عن إحراز بعض التقدم، تشير البلدان النامية إلى عدد من القيود التي تعوق مشاركتها في آلية التنمية النظيفة. ويعتبر إنشاء مؤسسات رسمية أولوية رئيسية لعدد من الأطراف. وتفيد بعض الأطراف بالحاجة إلى التدريب من أجل النهوض بتطوير القدرات المحلية على فهم إجراءات آلية التنمية النظيفة، بغية التمكين من إعداد وتصميم أنشطة مشاريع آلية التنمية النظيفة على نحو أكثر فعالية. وأُبلغ عن عقبة أخرى، هي المعرفة المحدودة من جانب متخذي القرارات بالفوائد المالية والبيئية لآلية التنمية النظيفة.

٥٧- وترى البلدان الأطراف المتقدمة آلية التنمية النظيفة باعتبارها فرصة سانحة للبلدان النامية للإسهام في عمليات خفض الانبعاثات. ويُقدم الدعم أساساً في شكل تدريب على استخدام الآليات القائمة والجديدة في سوق الكربون.

٥٨- واضطلعت جورجيا، بعد تصديقها على بروتوكول كيوتو، وبغية تطوير قدرتها المتعلقة بآلية التنمية النظيفة، بأنشطة لبناء القدرات تهدف إلى وضع استراتيجية للتفعيل الكامل لآلية التنمية النظيفة، كما أنشأت مؤسسات وطنية ووضعت إجراءات، وأقامت روابط اتصال مع الجهات المانحة الدولية ومع البلدان الأطراف المتقدمة والجهات الفاعلة المحتملة التابعة للقطاع الخاص. وأسهمت عدة برامج ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف في بناء قدرة جورجيا على تقييم المشاريع المقترحة وفقاً لمعايير التنمية المستدامة، وتقييم جدواها قبل تقديمها للتسجيل. وتنفذ جورجيا الآن مشروعاً واحداً مسجلاً من مشاريع آلية التنمية النظيفة، وهناك عشرة مشاريع أخرى قيد النظر.

١٣- الاحتياجات الناشئة عن تنفيذ الفقرتين ٨ و٩ من المادة ٤ من الاتفاقية

٥٩- أبلغت معظم الأطراف عن مشاركتها الفعالة في التعاون الدولي والمبادرات الإقليمية المتعلقة بتغير المناخ. وأسهم التنسيق والتعاون الوثيقان مع المجتمع الدولي في إحراز تقدم في تناول مسائل تغير المناخ والتحديات، وفي تنفيذ برامج التنمية المستدامة، بما في ذلك سياسات تقليص الفقر.

٦٠- ويقدم عدد من الأطراف، في الأجزاء ذات الصلة من بلاغاتها الوطنية المقدمة، وصفاً دقيقاً للقيود التي تعوق جهودها الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية، ولما تحتاجه من دعم لبناء قدرتها على اتخاذ إجراءات التكيف والتخفيف. وتعترف أطراف عديدة بإحراز بعض التقدم بفضل دعم بناء القدرات المقدم من المجتمع الدولي. وأفادت هذه الأطراف أيضاً باعتمادها سياسات

واستراتيجيات وطنية تشمل عناصر تغير المناخ ومبادئ التنمية المستدامة. وتتناول بعض السياسات المعتمدة، في جملة مجالات، الأهداف الإنمائية للألفية، وتسهم هذه السياسات أيضاً في تمكين المجتمعات المحلية من إدارة مواردها الطبيعية بصورة فعالة.

٦١- وأبلغ عدد من البلدان الأطراف عن مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب. وتشير هذه البلدان عموماً إلى عمليات تبادل الخبرة والدورات التدريبية وحلقات العمل فيما يتعلق بمسائل تغير المناخ. وتشمل البلدان المشاركة في هذه المبادرات كلاً من أفغانستان/الهند، والصين/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وغامبيا/جنوب أفريقيا، ومولدوفا/رومانيا/أوكرانيا.

١٤- التثقيف والتدريب والتوعية العامة

٦٢- لوحظ في السنوات الماضية تزايد اتجاه الأطراف نحو الإبلاغ عن أنشطة التثقيف والتدريب والتوعية العامة. ويسري هذا الاتجاه أيضاً على العناصر الأخرى للمادة ٦ من الاتفاقية، أي مشاركة الجمهور ووصوله إلى المعلومات. وتفيد الأطراف أيضاً بتحسن التعاون في هذا المجال ذي الأولوية مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، أي المنظمات غير الحكومية والقطاع العام، وذلك على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

٦٣- وأبلغت عدة أطراف بأن موضوع تغير المناخ غائب في التعليم الرسمي، بداية من المدارس الابتدائية إلى الجامعة. ومن ثم، فإن أنشطة التثقيف والتوعية العامة، بالإضافة إلى وضع وتنفيذ برامج تدريبية محددة، تمثل أولوية. وترى أطراف عديدة أن نقص التمويل المخصص هو السبب الجذري لقصور وعدم كفاية الاهتمام بالمسائل ذات الصلة بالمادة ٦.

٦٤- وتسلِّم الأطراف بأن التصدي لتحدي تغير المناخ سيتطلب جهداً جماعياً من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والشركات والأفراد. وأفادت الأطراف ببذل جهد كبير وتوفير موارد من أجل زيادة الوعي العام بالتحديات التي تشكلها آثار تغير المناخ وبالفرص الناشئة عن تخفيف هذه الآثار. وذكرت بعض الأطراف أن المنظمات غير الحكومية ينبغي أن تؤدي دوراً محورياً في تقديم المعلومات للجمهور، وإعداد حملات لتثقيف الجمهور وتوعيته، وتشجيع الإجراءات العامة بالمتعلقة بتغير المناخ.

٦٥- وبغية توعية الجمهور وتزويده بأحدث المعلومات عن عملية تغير المناخ الدولية، نظمت وزارة الحراجة والبيئة في غامبيا، بالتعاون مع دوائر الإذاعة والتلفزيون في البلد، ثلاثة برامج تلفزيونية تتضمن مداخلات هاتفية بشأن تغير المناخ والمسائل المتعلقة به. وقدم فريق خبراء يضم جهة التنسيق الوطنية المعنية بالاتفاقية الإطارية، ومنسق برنامج العمل الوطني للتكيف، والمنسق المعني بالمادة ٦ من الاتفاقية، وممثلون آخرون للجنة الوطنية المعنية بالمناخ، عروضاً وأجابوا عن أسئلة الجمهور باللغات المحلية.

١٥- المعلومات وإقامة الشبكات، بما في ذلك إنشاء قواعد البيانات

٦٦- بذلت أطراف عديدة جهوداً حثيثة لتحسين المعلومات المتعلقة بتغير المناخ وإقامة الشبكات في هذا المجال. وقد نُفذت هذه العملية على عدة مستويات. وشارك العديد من الأطراف في أنشطة ومبادرات تبادل المعلومات التي نشأت أثناء الاجتماعات الوطنية ودون الإقليمية، أو نُظمت في سياق إعداد برامج العمل الوطنية للتكيف، أو عمليات تقييم الاحتياجات التكنولوجية، أو البلاغات الوطنية. كما أسهم إنشاء مراكز لتبادل البيانات والمعلومات، لا سيما في مجال الأرصاد الجوية، في تحسين المعرفة بجوانب معينة لتغير المناخ. ونوقشت المواضيع المتعلقة بتغير المناخ كذلك أثناء الاجتماعات وحلقات العمل المواضيعية المتعددة القطاعات.

٦٧- وتدعو أطراف عديدة إلى تلبية الحاجة إلى تطوير نظم إدارة البيانات والمعلومات بحيث تسمح بتبادل المعلومات والتحليل المتكامل لها وتوليفها على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي. وعلاوة على ذلك، من شأن إقامة شبكة موسعة من المؤسسات البحثية التي تمكِّن من تبادل المعلومات بين العلماء والخبراء أن يحسِّن المعرفة بالمسائل الناشئة المتعلقة بتغير المناخ.

٦٨- ويشارك العديد من البلدان الأطراف المتقدمة في تيسير تبادل المعلومات المتعلقة بتغير المناخ على الصعيد الدولي. وقد عُزز بشكل خاص التعاون فيما بين مجموعة متنوعة من الشبكات الدولية التي توفر فرص التدريب وتبادل الخبرة بشأن تغير المناخ.

٦٩- ويتولى مكتب الإحصاءات في ليسوتو جمع وتوليف وتحليل وتلخيص ونشر المعلومات الإحصائية الرئيسية المتعلقة بمجموعة متنوعة من المواضيع، منها تغير المناخ. ويحتفظ المكتب بقاعدة بيانات مركزية يسهل الوصول إليها عند الطلب. وتمثل أيضاً المؤسسات الأكاديمية ومنظمات القطاع الخاص، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، مستودعات للبيانات والمعلومات البيئية. ورغم ذلك، يتسم عموماً الوصول إلى هذه البيانات والمعلومات بالمحدودية والصعوبة، نظراً إلى تجمعيها بشكل يناسب الاستخدام الداخلي، وأحياناً لا يعترف المستخدمون بالمصدر الأصلي للبيانات والمعلومات.

١٦- القضايا الجنسانية وتغيُّر المناخ

٧٠- أبلغ عدد محدود من البلدان النامية عن أنشطة لبناء القدرات تتناول الروابط بين القضايا الجنسانية وتغيُّر المناخ. وتصف البلاغات الوطنية القليلة، التي تتناول هذا الموضوع، الأنشطة المخططة و/أو المنفذة لتعزيز دور المرأة في الأوساط الريفية الضعيفة، أو تبرز إسهام المرأة في التخفيف عن طريق تغيير ممارسات الطهي. وسلّط طرف الضوء على الحاجة إلى تنظيم دورات تدريبية للمرأة تركز على استخدام التكنولوجيات المبتكرة وعلى تقديم التثقيف البيئي من أجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وتناول طرف آخر ما أكدته نتائج دراسة رأت أن الرجل أكثر تضرراً على الأرجح من المرأة بآثار تغيُّر المناخ على الغابات،

حيث يشارك الرجل في أنشطة الحصاد ويستخدم منتجات الغابات أكثر من المرأة. وسلط طرف آخر الضوء على التفاوت الكبير بين الجنسين من حيث وضع التنمية البشرية.

٧١- وأبلغت بلدان أطراف متقدِّمة عن مجموعة واسعة من مبادرات التعاون الداعمة للمشاريع التي تستهدف المسائل الجنسانية على وجه الحصر، أو المشاريع التي تكون المسائل الجنسانية مكوناً محدداً فيها. وتستهدف هذه المشاريع تمكين المرأة، عن طريق أنشطة التدريب والتوعية، من التكيُّف مع آثار تغير المناخ، ووضع خطط لإدارة الكوارث، وتعزيز الأمن الغذائي للأسر المعيشية، وتحسين أسباب المعيشة.

٧٢- وتشجع غامبيا شبكة "النساء المناصرات للعدالة فيما يتعلق بالمناخ"، وهي شبكة عالمية قائمة على الإنترنت للناشطات في مجال القضايا الجنسانية وللخبراء المناصرين للقضايا الجنسانية والعدالة فيما يتعلق بالمناخ من جميع مناطق العالم. وقد أُنشئت الشبكة استجابة للاهتمام العام المتزايد بتغيّر المناخ وللحاجة المتزايدة إلى المعلومات المعبرة عن آراء المرأة والجوانب الجنسانية في سياسات وتدابير تغير المناخ.

ثانياً- ملخص المسائل المثارة في الورقات المقدمة من الأطراف

٧٣- توجز الفقرات من ٧٤ إلى ٧٨، أدناه، المسائل التي طرحتها الأطراف في الورقات المشار إليها في الفقرة ٥ أعلاه.

٧٤- ذكرت مجموعة من الأطراف أن منتدى ديربان بشأن بناء القدرات ينبغي أن يتجاوز دوره الراهن كحيّز للحوار، وأن يُكمَّل بعملية ذات منحى عملي تستند إلى نتائج المنتدى وتنطلق منها. وهذه العملية، التي تهدف إلى الاستفادة من الطابع الشامل لعملية بناء القدرات، لا غنى عنها لمواصلة النهوض بعملية تنفيذ أنشطة بناء القدرات. وينبغي لهذه العملية، المدرجة في برنامج عمل ثنائي السنوات، أن تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الأهداف التالية:

(أ) تحديد القدرات/المهارات المطلوبة لمواجهة التحدِّيات التي تعترض التنفيذ الفعّال للإجراءات المتعلِّقة بالتخفيف والتكيف؛

(ب) وضع نموذج يسمح للبلدان النامية بتحديد ما تحتاجه من قدرات، والانطلاق من عملية التقييم الذاتي للقدرات الوطنية في إطار مرفق البيئة العالمية؛

(ج) تيسير فهم نتائج منتدى ديربان التي تحدد أفضل الممارسات والمجالات الرئيسية التي ينبغي التصدِّي لها؛

(د) إعداد عملية لمساعدة البلدان النامية في تلبية احتياجاتها المحددة من التعليم والتدريب والخدمات والتوعية، وذلك بتيسير مضاهاة الموارد بالاحتياجات.

٧٥- ورأت مجموعة من الأطراف أن بناء القدرات مسألة أساسية لتيسير التنفيذ الكامل والفعّال والمتواصل للاتفاقية. فبناء القدرات بطبيعته مسألة مشتركة بين مختلف الأنشطة، ولذلك ينبغي أن يكون جزءاً جوهرياً وأساسياً في جميع أنشطة التنمية، بما في ذلك الأنشطة التي تستهدف تحسين التخفيف والتكيف وتيسير الحصول على الدعم في البلدان النامية.

٧٦- وأكدت مجموعة الأطراف نفسها، استناداً إلى خبرتها الطويلة في مجال التعاون الإنمائي، التزامها بدعم الأنشطة ذات التوجه القطري والشاملة التي تعزز القدرات الوطنية، مع ربط ذلك بطرق نوعية وكمية مناسبة لرصد تأثير هذه الأنشطة، بحسب الاقتضاء.

٧٧- وأضافت المجموعة أن دعمها لبناء القدرات لا يستند إلى نهج عالمي ينطلق من القمة إلى القاعدة، وإنما يستند إلى نهج ينطلق من القاعدة إلى القمة يراعي وضع كل بلد ويربط بناء القدرات بالاحتياجات والتحدِّيات في سياقات محددة. بالإضافة إلى ذلك، يهدف تقديم الدعم المالي والتقني إلى بناء القدرات من خلال عدَّة قنوات، منها التعاون الثنائي الأطراف والمتعدِّد الأطراف والتعاون مع القطاع الخاص.

٧٨- وذكرت مجموعة الأطراف أن نهجها في تنمية القدرات يتسق مع أحكام إعلان باريس بشأن فعالية المعونات، وبرنامج عمل أكرا، وشراكة بوسان لتعاون إنمائي فعّال.

ثالثاً- أنشطة بناء القدرات بموجب بروتوكول كيوتو

٧٩- يواصل المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة، بوصفه الهيئة التنظيمية للآلية، الاضطلاع بتدابير لتحسين التوزيع الجغرافي لأنشطة مشاريع الآلية، ولتوسيع نطاق مشاركة أصحاب المصلحة.

٨٠- ويدعم إطار نيروبي، الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة في الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف، تطوير أنشطة مشاريع آلية التنمية النظيفة في جميع أنحاء العالم، مع تركيز خاص على أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي سجلت أقل من ١٠ أنشطة مشاريع.

٨١- وفي عام ٢٠١٣، ركز الشركاء في إطار نيروبي جهودهم أساساً على أنشطة بناء قدرات مجموعة من أصحاب المصلحة، وعلى دعم تطوير المشاريع. واستهدفت أنشطة بناء القدرات السلطات الوطنية المعينة، والكيانات المعنية بتنسيق/إدارة برامج الأنشطة، ومعدّي المشاريع، وأصحاب المصلحة الآخرين، وذلك من خلال حلقات العمل والأنشطة الأخرى. ونُظِّمت أيضاً دورات للتعلم عن بُعد باستخدام الحلقات الدراسية على الإنترنت والدورات الإلكترونية.

٨٢- وقادت مراكز التعاون الإقليمية التابعة للأمانة عملية دعم تنمية المشاريع. وتهدف هذه المراكز إلى مساعدة الأقاليم الممثلة تمثيلاً ناقصاً على زيادة جذبها لآلية التنمية النظيفة وزيادة قدرتها عن طريق بناء قدراتها والحد من المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون. وتهدف هذه المراكز أيضاً إلى دعم عملية تحديد مشاريع آلية التنمية النظيفة، وتقديم المساعدة في إطار تصميم المشاريع، وتناول المسائل التي تحددها الجهات المكلفة بالتصديق على المشاريع، وتوفير الفرص لتقليل تكاليف العمليات التجارية. وهذه المراكز قائمة حالياً في كل من توغو، بهدف زيادة المشاركة في مشاريع آلية التنمية النظيفة في غرب أفريقيا والبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية؛ وفي أوغندا، لتخدم باقي بلدان أفريقيا؛ وفي غرينادا، للمساعدة في تطوير مشاريع آلية التنمية النظيفة في منطقة البحر الكاريبي؛ وفي كولومبيا، لنقل فوائد آلية التنمية النظيفة إلى بلدان أمريكا اللاتينية الممثلة تمثيلاً ناقصاً.

٨٣- وقُدِّم الدعم لتطوير المشاريع أيضاً من خلال مساهمات الشركاء في كل منطقة، ومنها إسهامات مصرف التنمية الآسيوي، ومعهد الاستراتيجيات البيئية العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز ريزو التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويُعد وضع برامج الأنشطة وخطوط الأساس الموحدة مجال الدعم المفضّل.